

مرسوم رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٦

بالتصديق على مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي  
والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني بين حكومة  
دولة قطر وحكومة استراليا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع من شهر رمضان عام ١٤٣٧ هجرية ،  
الموافق للتاسع من شهر يونيو عام ٢٠١٦ ميلادية ،  
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث والتعليم  
المهني والتدريب المهني بين حكومة دولة قطر وحكومة استراليا ، الموقعه بمدينة  
الدوحة بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٦ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة  
القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**تميم بن حمد آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٦ / ١ / ١٤٣٨ هـ  
الموافق: ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة تفاهم  
في مجال  
التعليم العالي والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني  
بين حكومة دولة قطر  
و  
حكومة أستراليا

---

إن حكومة دولة قطر، ويمثلها المجلس الأعلى للتعليم،  
وحكومة أستراليا، وتمثلها وزارة التعليم والتدريب،  
والمضار إليهما فيما بعد منفرداً بـ"الطرف" ومجتمعاً بـ"الطرفان"  
انطلاقاً من الرغبة في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين،  
وتقديرًا لأهمية التعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني كوسيلة لتعزيز الروابط بين  
البلدين،  
قد توصلتا إلى التفاهات المشتركة التالية:

## مادة (1)

### الهدف

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أنشطة التعاون في مجال التعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني، بشكل مشترك وتلخيصها بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة.

## مادة (2)

### مجالات وأشكال التعاون

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني في كلا البلدين، وتشمل أشكال التعاون، بموجب هذه المذكرة، على سبيل المثال لا الحصر على ما يلي:

1. تطوير التعاون بين الطرفين وغيرهما من المنظمات الحكومية في مجالات التعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني، من خلال التشاور بين المسؤولين في كلا البلدين لدراسة الأنشطة ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالتعاون في التعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني.
2. دعم العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي، والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني في كلا البلدين من خلال تعزيز:
  - أ. اللقاءات التفاعلية مثل الاجتماعات، والمؤتمرات والندوات.
  - ب. تبادل الطلاب، والأكاديميين، والباحثين وفق ما يحدده الطرفان سوباً
  - ج. البرامج التعاونية المشتركة.
3. تبادل المعلومات في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتشمل:
  - أ. التدريس والمواد المتعلقة بالمنهج الدراسية.
  - ب. ضمان الجودة، والمعايير، والاعتماد، والمؤهلات.
  - ج. تطورات السياسات فيما يتعلق بالتعليم العالي، والبحث، والتعليم المهني والتدريب المهني في كلا البلدين.

- د. الفرص الدراسية المتاحة في كلا البلدين
- هـ. وضع وتطوير مؤشرات قياسية مرجعية للمعايير الوظيفية
4. تيسير وتنمية الاعتراف بالمؤهلات بين البلدين لدعم تنقل الطلاب والعمالة.
5. تيسير وتعزيز تحويل الساعات الدراسية المعتمدة بين مؤسسات كلا البلدين.
6. تحديد فرص جديدة للتعاون بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المذكورة.

#### مادة (3)

##### التكاليف

اتفق الطرفان على أن يتم تمويل أنشطة التعاون الواردة في هذه المذكورة من خلال الموارد المالية التي يتم تخصيصها في ميزانية كل طرف، في حال توفر تلك الموارد، وطبقاً للنظم والقوانين الخاصة بكل دولة، ويتحمل كل طرف تكاليف مشاركته إلا إذا توفرت وسائل تمويل أخرى، على أن يتم توجيه ذلك التمويل نحو تمويل أنشطة معينة.

#### مادة (4)

##### حقوق الملكية الفكرية

لا تؤثر هذه المذكورة على حقوق الملكية الفكرية لكلا الطرفين، ويحدد الطرفان سوية وبشكل مسبق القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي قد تنشأ خلال تطبيق أنشطة التعاون، لحماية حقوق الملكية الفكرية، ووفقاً للقوانين الوطنية الخاصة بهما.

#### مادة (5)

##### تسوية النزاع

يسوى أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ هذه المذكورة، ودياً بالتشاور و/أو التفاوض بصورة مشتركة فيما بينهما.

مادة (6)

التعديل

يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة أو أي نص من نصوصها، باتفاق الطرفين كتابةً، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (7) من هذه المذكرة.

مادة (7)

البدء والإنهاء

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي يفيد بإتمام الإجراءات القانونية الداخلية الخاصة بكل طرف التي تتطلب دخولها حيز النفاذ، وتظل سارية المفعول لمدة (5) خمس سنوات، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائها، عبر القنوات الدبلوماسية، بفترة شهر واحد على الأقل قبل تاريخ إنهائها أو انتهاء مدتها الأصلية.

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه المذكرة على المشروعات القائمة وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذه المذكرة.

خُربت هذه المذكرة ووقعت بمدينة النوحة بتاريخ 15/4/1437 هجرية، الموافق 2016/1/25 ميلادية، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ولكل منهما ذات الحجية.



عن  
حكومة أستراليا



عن  
حكومة دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**MEMORANDUM OF UNDERSTANDING ON  
HIGHER EDUCATION, RESEARCH,  
AND VOCATIONAL EDUCATION AND VOCATIONAL TRAINING  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR  
AND  
THE GOVERNMENT OF AUSTRALIA**

---

The Government of state of Qatar represented herein by the Supreme Education Council, and  
The Government of Australia represented herein by the Department of Education and Training of Australia,  
Hereinafter referred to singularly as "the Party", and collectively, as "the Parties"

Desiring to enhance the bilateral relations between the two countries; and

Appreciating the importance of higher education, research, and vocational education and vocational training  
as a means to further cultivate the ties between the two countries,

have come to the following mutual understandings:

## Article 1

### Objective

This Memorandum aims at considering, jointly, activities of cooperation in higher education, research, and vocational education and vocational training, and undertaking them between the Parties on the basis of reciprocity and mutual benefit.

## Article 2

### Fields and Forms of Cooperation

The Parties will encourage cooperation between government, higher education, research, and vocational education and vocational training institutions in both countries. The forms of cooperation under this Memorandum may include, but are not limited to:

- i. the development of cooperation between the Parties and other government organisations in the area of higher education, research, and vocational education and vocational training through consultation between officials in both countries to consider activities of mutual interest related to cooperation in higher education, research, and vocational education and vocational training;
- ii. supporting linkages between higher education, research, and vocational education and vocational training institutions in both countries by promoting:
  - a. interactions, such as meetings, conferences and symposia;
  - b. the exchange of students, academics and researchers as mutually determined by the Parties; and
  - c. collaborative programmes;
- iii. the exchange of information in areas of mutual interest, including:
  - a. teaching and curriculum materials;
  - b. quality assurance, standards, accreditation and qualifications;



- c. policy developments in relation to higher education, research, and vocational education and vocational training in both countries;
- d. available study opportunities in each country, and
- e. the development and benchmarking of occupational standards; and
- iv. facilitating improved recognition of qualifications between the two countries to support student and labour mobility;
- v. Facilitating enhanced transfer of course credits between institutions of both countries; and
- vi. Identifying new opportunities of cooperation between the two countries in the areas included in this Memorandum.

#### Article 3

##### Costs

The Parties agree that the funding of cooperative activities under this Memorandum will be made through financial resources allocated in each Party's budget, subject to the availability of such funds and in accordance with the rules and regulations of each country. Each Party will bear its own costs of participation, unless other funding means are made available. Such funds are to be directed to fund specific activities.

#### Article 4

##### Intellectual Property Rights

This Memorandum does not affect the Intellectual Property rights of both Parties. The issues related to intellectual property rights that may arise during the implementation of the co-operative activities will be mutually determined by both Parties in advance, as a protection for the Intellectual property rights and in accordance with the national laws of both countries.

#### Article 5

##### Settlement of the dispute

Any dispute that arises between the Parties concerning the interpretation or implementation of this Memorandum will be settled amicably through mutual consultation and/or negotiations between the Parties.

**Article 6**

**Amendment**

The provisions of this Memorandum or any text of the scripts may be amended by written agreement of the Parties. This amendment will enter into force in accordance with the same procedures stipulated in Article (7) of this Memorandum.

**Article 7**


**Commencement and Termination**

This Memorandum will enter into force on the date of receiving the last written notification confirming the completion of the respective internal legal procedures of both Parties required for its entry into force and will remain in force for a period of five (5) years. It will be automatically extended for a further similar period or periods of time, unless one Party notifies the other Party in writing of its intention to terminate, at least (1) one month prior to the date of termination or expiration of term, through diplomatic channels.

The termination or expiration of this Memorandum of Understanding will not affect the implementation of ongoing projects until completed, unless the Parties agree otherwise.

In witness of the aforementioned, the undersigned signatories, authorized by their respective governments, have signed this Memorandum.

This Memorandum is done and signed in duplicate in the city of Doha, on 25/1/2016 A.D. corresponding to 15/4/1437 A.H, in two original copies in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic and valid.

  
For the Government of  
the State of Qatar

  
For the Government of  
Australia